



الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

2014 - 2012

هيئة مكافحة الفساد

الرؤية

مجتمع فلسطيني خال من الفساد، يقوم على
أسس النزاهة والشفافية والمساءلة.



الرسالة

وضع وتنفيذ سياسات عامة لمكافحة الفساد، تساعد على كشف الفساد بجميع أشكاله، تعمل على كشف مواطنه ومعالجة أسبابه والوقاية منه والحد من انتشاره، من خلال تفعيل الثقافة المجتمعية الراضة للفساد، والتعاون مع جميع الجهات المحلية والإقليمية والدولية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية منه والقضاء عليه وملاحقة مرتكبيه.

الغاية الرئيسية من الإستراتيجية

تهدف الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بشكل رئيسي إلى الحد من الفرص المتاحة لممارسته من خلال صياغة منظومة قانونية وتطوير آليات إدارية ومؤسسية واضحة لتعزيز المساءلة والوقاية من الفساد ومنع ممارسته، كما تهدف إلى زيادة فاعلية هيئة مكافحة الفساد وكافة المؤسسات الرقابية بما يعزز ثقة المواطنين بمؤسسات السلطة ويمهد لبناء الدولة الفلسطينية المنشودة خالية من الفساد والمفسدين.

المبادئ التي تقوم عليها الإستراتيجية

- إن جهود مكافحة الفساد تستند إلى مكامن القوة في الثقافة الفلسطينية الراضة للفساد.
- إن مكافحة الفساد والوقاية منه مسؤولية مشتركة تقودها هيئة مكافحة الفساد وتشارك فيها كافة المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني و المواطنين.
- تقوم عملية مكافحة الفساد على مجموعة مشتركة من الإجراءات التي تستهدف الوقاية من الفساد بالإضافة إلى اكتشافه و ملاحقة مرتكبيه.

• التطبيق الفاعل لسياسة مكافحة الفساد يتطلب ضرورة أن تتناط عملية تنسيق تنفيذها من خلال جهة واحدة هي هيئة مكافحة الفساد.

• إن من حق المواطن الفلسطيني توفير النزاهة و مبادئ المساواة و العدالة و تكافؤ الفرص، و حصولهم على الخدمات العامة بفعالية و مساواة.

• إن الواجب الوطني يتطلب من كل مواطن مجابهة الفساد والتبليغ عن أي حالة فساد يطلع عليها لهيئة مكافحة الفساد

تحليل البيئة الداخلية و الخارجية

تحليل البيئة الداخلية:

عناصر القوة:

- إرادة سياسية جدية في مكافحة الفساد.
- جدية السلطة التنفيذية في إصلاح ومأسسة القطاع العام.
- وجود هيئة مستقلة مخولة بوضع الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ووضع الآليات والخطط المنفذة لها وقيادة المنظومة وتحمل مسؤولية التنسيق بين الأدوار.
- صلاحيات واسعة ممنوحة للهيئة بموجب قانون مكافحة الفساد، يمكنها من القيام بالمهام المناطة بها سواء في الوقاية من الفساد أو ملاحقة مرتكبيه.
- هيئة مستقلة ماليا وإداريا، تمارس مهامها وأعمالها دون تأثيرات أو ضغوطات من أي جهة كانت.
- وجود محكمة مختصة للنظر في قضايا الفساد.
- وجود أجهزة رقابية ودوائر للشكاوى في المؤسسات الرسمية.
- وجود نيابة عامة منتدبة للعمل لدى هيئة مكافحة الفساد.
- وجود منظمات مجتمع مدني شريكة في جهود مكافحة الفساد وبشكل خاص في التوعية من مخاطره وآثاره.

عناصر الضعف:

- تعطل عمل المجلس التشريعي وإعاقة ذلك لدوره الرقابي.
- حداثة هيئة مكافحة الفساد وبمهام كثيرة، مما يتطلب توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة للقيام بهذه المهام.
- عدم استكمال إقرار بعض التشريعات الثانوية اللازمة لعمل الهيئة.
- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في المساهمة في مكافحة الفساد وترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة ومحدوديتها.
- عدم وجود قانون فلسطيني يضمن الحق في الوصول للمعلومات

تحليل البيئة الخارجية:

الفرص:

- رفض شعبي قوي للفساد في المجتمع الفلسطيني.
- تنامي الثقة بالمؤسسات الرسمية الفلسطينية وبفعالية أدائها.
- توجه دولي لمحاربة الفساد والذي اعتبر من أهم الدوافع للثورات الشعبية العربية.
- علاقات متميزة مع مؤسسات مكافحة الفساد العربية والدولية.
- عضوية فلسطين في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد والاتجاه العربي نحو تفعيل آليات مكافحة الفساد المتعددة والثنائية.

التحديات:

- استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وبخاصة في القدس الشريف، ووجود عدد كبير من الحواجز الإسرائيلية الداخلية والخارجية والتي تحول دون القيام بجهود مكافحة الفساد.
- الانقسام وإضعافه لجهود مكافحة الفساد في محافظات الوطن الجنوبية.
- ضعف التنسيق الدولي في مجال تسليم المجرمين واسترداد المتحصلات الجرمية كون فلسطين غير عضو في الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، وتعدد الجنسيات لدى بعض الفلسطينيين.
- انطباع عام لدى المواطن الفلسطيني بانتشار الفساد، والتأخر في التحرك الجدي لمحاربه ومحاسبة مرتكبيه.
- تدني وعي المجتمع بمفهوم الفساد ومخاطره.

الأطراف الرئيسية الشريكة في مكافحة الفساد



– القضاء.

– المجلس التشريعي.

– السلطة التنفيذية (رئاسة وحكومة).

– هيئة مكافحة الفساد.

– النيابة العامة.

– ديوان الرقابة المالية والإدارية.

– مؤسسات المجتمع المدني.

– الإعلام.

– المؤسسات التعليمية.

محاوَر الإستراتيجية

- - المحور الأول: منع وقوع الفساد والوقاية منه
- - المحور الثاني: إنفاذ القانون والملاحقة القضائية.
- - المحور الثالث: رفع مستوى الوعي والتثقيف والتدريب والمشاركة المجتمعية.
- - المحور الرابع: تنسيق الجهود لمكافحة الفساد.
- - المحور الخامس: التعاون الدولي.
- - المحور السادس: تعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد.

المحاور الرئيسية للاستراتيجية

الوقاية من
الفساد

الملاحقة
و إنفاذ
القانون

التوعية و
التثقيف

المحور الأول: منع وقوع الفساد والوقاية منه.

الغاية: إيجاد بيئة مانعة للفساد، تقلل من فرص حدوثه.

الأهداف:

1. تعزيز وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من جرائم الفساد وتحديث آليات ووسائل مكافحتها.
- 2- تطوير البيئة التشريعية الناظمة للعمل الحكومي بما يقلل من إمكانية حدوث الفساد.
- 3- تفعيل و تعزيز دور ديوان الرقابة المالية و الإدارية .

المحور الثاني: إنفاذ القانون والملاحقة القضائية.

الغاية : تشريعات و تحقيقات و إجراءات قضائية فاعلة في ملاحقة الفاسدين ومحاسبتهم.

الأهداف:

1. مراجعة وتطوير التشريعات التي تضمن ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد ومعاقبتهم ، مع ضمان حقهم في الدفاع.
2. إعمال مبدأ (من أين لك هذا) .
3. تعزيز قدرات مؤسسات إنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد

مؤسسات إنفاذ القانون

هيئة مكافحة
الفساد

نيابة مكافحة
الفساد

محكمة
جرائم الفساد

فلسفة
حين

المحور الثالث: رفع مستوى الوعي والتثقيف والتدريب والمشاركة المجتمعية.

الغاية: إيجاد بيئة مجتمعية تناصر قيم النزاهة والشفافية، وتحض على المساءلة والمحاسبة، وتهاض أي ثقافة متسامحة مع الفساد.
الأهداف:

- 1- تنشئة الجيل الجديد على مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة، ومحاربة الفساد.
- 2- تعميم مبادئ النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد لدى العاملين في الدوائر الحكومية.
- 3- تعزيز المشاركة المجتمعية في جهود مكافحة الفساد.
- 4- تعزيز دور وسائل الإعلام في جهود مكافحة الفساد بمهنية وحيادية.

المحور الرابع : تنسيق الجهود لمكافحة الفساد

الغاية: تحقيق التناغم في أداء أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة و تنسيق أدوارها في جهود مكافحة الفساد.

الأهداف:

1- توضيح طبيعة دور كل طرف من أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة في تنفيذ مكونات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

2- رفع مستوى التنسيق بين أطراف المنظومة بغية التنفيذ الأمثل للوظائف المركزية المتمثلة في الوقاية والتوعية وإنفاذ القانون

المحور الخامس: التعاون الدولي

• الغاية: إنشاء علاقات تعاون دولي ثنائية ومتعددة الأطراف ومع المنظمات الدولية لتعزيز جهود مكافحة الفساد.

• الأهداف:

1- تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين هيئة مكافحة الفساد والمنظمات والجهات الإقليمية والدولية ذات العلاقة في مجالات تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون في مجال إنفاذ القانون والتحقيقات المشتركة وتبادل المعلومات واسترداد الموجودات.

2- موازنة كافة التشريعات الفلسطينية مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الفساد

المحور السادس: بناء قدرات هيئة مكافحة الفساد

- الغاية : هيئة فاعلة تكافح الفساد وتعمل على تجفيف منابعه.

الهدف الرئيسي:

- لهذا المحور هدف رئيسي يتمثل في تعزيز قدرات الهيئة المادية والبشرية.





شکرا لحسن استماعکم،،